

Distr.: General  
31 October 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

## الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزالس. . . . . (السلفادور)

## المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)\*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

\* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-50580X (A)



البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)\*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)\*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي الالتماسات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) A/68/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/68/64 و Add.1)**

**البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) A/68/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر))**

**البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) A/68/23 (الفصلان السادس والثالث عشر) و A/68/62)**

**البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) A/68/66 و Add.1)**

**البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) A/68/23 (الفصول الثامن والحادي عشر والثالث عشر) و A/68/330)**

**١ - السيد آرياس (إسبانيا):** قال إن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق على مسألة جبل طارق، وقد أوضحت الجمعية العامة ذلك في قرارها ذات الصلة، ويجب أن تحترم المفاوضات الثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة هذا المبدأ.

وبالنسبة لإسبانيا، يتمثل الحل في استعادة الأراضي التي انتقلت من إسبانيا بموجب معاهدة أوترخت والأراضي التي احتلتها المملكة المتحدة بصورة غير شرعية في وقت لاحق. وقال أن مصالح شعب جبل طارق، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بطبيعة الحال وإن المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ستتولى مسؤولية هذه المصالح في أي مفاوضات تجري مع إسبانيا. بيد أن جبل طارق لا يمكن أن يكون طرفاً في أي محادثات تتعلق بالسيادة، ولا يمكن منح الاستقلال لجبل طارق بدون موافقة إسبانيا. وأضاف إن مبدأ حق تقرير المصير الذي يسري على معظم الأقاليم المستعمرة، لا يسري على جبل طارق حيث شرد المستوطنون الذين فرضتهم المملكة المتحدة إبان الاحتلال السكان الأصليين.

٢ - ولقد ازداد التوتر بين إسبانيا والمستعمرة سوءاً منذ آذار/مارس ٢٠١٢، عندما أنهت سلطات جبل طارق اتفاق عام ١٩٩٩ غير الرسمي مع رابطات صيادي السمك الإسباني: ففي صيف عام ٢٠١٣، وُضعت كُتَل خرسانية في مياه تعتبرها إسبانيا ملكاً لها، واستمر العمل في الرصيف على الجانب الشرقي من الصخرة، لتتسع بذلك من رقعة الإقليم. وتُعد الرغبة البريطانية في خلق واقع جديد على الأرض وراء كل تلك المشاكل.

٣ - وأضاف قائلاً إن إسبانيا على استعداد للمحافظة على العلاقات الجيدة مع المملكة المتحدة ولكن وفقاً للقانون الدولي والمبادئ المقررة فحسب. ولا تقبل إسبانيا منتدى الحوار الثلاثي، الذي أصبح أداة لتعزيز مطالبة جبل طارق بالسيادة، بيد أنها تنظر نظرة إيجابية إلى الاقتراح البريطاني بإجراء حوار مخصص، نظراً لأنه قد يضع إطاراً لمزيد من التعاون الإقليمي والمحلي ويفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد

بذلك لتجنب تطبيق حق تقرير المصير غير القابل للتصرف لشعبي جبل طارق وفوكلاند.

٧ - وأردف قائلاً إنه بالرغم من أن سكان جبل طارق كشعب لا يريدون شيئاً أكثر من أن يُسمح لهم بالعيش دون تدخل، وفي جو من الصداقة مع جميع الشعوب والتعاون مع جيرانهم المتاخمين لهم، فإنهم تعرضوا لحملة تحريض وكرهية غير مسبوقة من إسبانيا ضدهم، وإلى عقوبات اقتصادية، وقيود مادية على الحدود، وإلى عمليات اقتحام من جانب الشرطة والجيش لبحرهم الإقليمي وإلى إطلاق الرصاص ضدهم، وإضرار الحرائق في ممتلكاتهم والإضرار بها في إسبانيا.

٨ - وبعد أن رفضت الحكومة الحالية في إسبانيا منتدى الحوار الثلاثي الواعد، وعقدت عزمها على نقض الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار ذلك المنتدى، استغرق الأمر من تلك الحكومة ثمانية عشر شهراً لقبول اقتراح بإجراء اتصالات مخصصة تتناول المجالات التي يمكن أن تتحقق فيها فوائد وأوجه تفاهم متبادلة. بيد أنه لا يمكن أن يكون هناك انتقال متفاوض عليه للسيادة بموجب عملية بروكسل لأن شعب جبل طارق لن يوافق مطلقاً على أي مناقشة أو انتقال من هذا القبيل. ويجب على إسبانيا أن تتحرك وتعالج مشاكلها الخاصة، بدلاً من التعلق بالأوهام.

٩ - السيد ماثيوز (الرئيس، مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إنه يتعين على اللجنة إما أن توافق على وجهة نظر المملكة المتحدة ومفادها أن مستوى الحكم الذاتي بمقتضى دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ يرقى إلى مركز إنهاء الاستعمار، أو تسدي المشورة بشأن كيفية تحقيق إنهاء الاستعمار، استناداً إلى حق تقرير المصير. وما برحت حكومة إسبانيا تعوق عملية إنهاء الاستعمار، وبذا تستديم الوضع الحالي الذي تشكو بشأنه كثيراً. فحكومة إسبانيا، إلى جانب

حل سياسي. وينبغي للمملكة المتحدة، بصفتها صديقة وحليفة، أن تعيد إطلاق الحوار الثنائي بشأن قضايا السيادة، مع أخذ خصوصيات الحالة بعين الاعتبار.

**البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)**

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي الالتماسات

٤ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة سيدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للتحدث أمام اللجنة وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم من طاولة المتلمسين، وسوف ينسحب كل منهم بعد الإدلاء ببيانه.

مسألة جبل طارق (A/C.4/68/3/Rev.1)

٥ - السيد بيكار دو (رئيس وزراء جبل طارق): قال إنه بعد مضي ٥٠ عاماً من قيام ممثلي جبل طارق بإبلاغ اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بأن هدفهم هو الحكم الذاتي، تحقق مركز يرقى إلى الحكم الذاتي، ولا يبلغ الاستقلال. فإذا كانت الجمعية العامة توافق على هذا البيان، فعليها أن تحذف مسألة جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أما إذا كانت لا توافق على ذلك، فيجب على اللجنة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تقديم المساعدة اللازمة لمعالجة أي أوجه قصور في دستور جبل طارق.

٦ - وأضاف قائلاً إنه ليس صحيحاً أن بعض حالات الاستعمار تُعد خاصة ومعينة بسبب نزاعات تتعلق بالسيادة، كما تصر إسبانيا، والأرجنتين في حالة فوكلاند، حيث تتضافر جهودهما لخلق مبدأ لا أساس له في قرارات الأمم المتحدة أو القواعد العرفية للقانون الدولي. وهما يقومان

تقرير المصير؛ وتواجه صكوك ملكية الأراضي عقبات؛ ولم يكتمل الاستغلال المزمع لموارد النيكل لغرض التنمية الوطنية؛ وثمة فراغ قانوني يقف حجر عثرة في وجه المواطنة الحقيقية المتوخاة في الاتفاق. ويجب على فرنسا أن تحترم تنفيذ اتفاق نومييا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٣ - ومضى قائلاً إن الجبهة لن تتراخى في تحقيق هدفها السياسي وهو السيادة الدولية الكاملة لأراضي كاناك، بدعم كامل من مجموعة الطليعة الميلانيزية على النحو الذي جرى تأكيده مجدداً في إعلان نومييا الأخير. وهي تطلب أن تقوم بعثة من الأمم المتحدة بزيارة كاليدونيا الجديدة قبل عقد انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤ لتقييم العملية السياسية الحالية.

١٤ - السيد واميتان (رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة): قال إن الرفض الفرنسي لفض الاشتباك بالكامل غير مقبول للجبهة. فمستقبل كاليدونيا الجديدة يكمن في علاقتها مع مجموعة الطليعة الميلانيزية ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

١٥ - وأضاف قائلاً إن انتخابات عام ٢٠١٤ الحاسمة التي ستحدد الحكومة على جميع المستويات - وهي الانتخابات الأخيرة قبل اكتمال عملية نومييا - قد تُفضي إلى أول استفتاء بشأن الاستقلال إذا توفر دعم كاف من المشرعين الجدد. وتثير القوائم الانتخابية الأخيرة القلق لأنه تبين أن تلك القوائم تتضمن آلافاً كثيرة من الناحيين المولودين في بلدان أجنبية والذين لم يستوفوا معايير الإدراج في القوائم، بينما استبعدت تلك القوائم آلافاً من الكاناكين الذين استوفوا تلك المعايير. ولن تكون انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤ شرعية إذا ظلت القوائم على ما هي عليه.

١٦ - واختتم قائلاً إنه يرى أن إفاد بعثة من الأمم المتحدة لزيارة البلد قبل وأثناء الانتخابات ستساعد على ضمان النزاهة. وقال إنه أيضاً يؤيد طلب فانواتو لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة عام ٢٠١٤.

وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، شنت حملة ضد جبل طارق، مسببة المتاعب والمضايقات لكل من شعب جبل طارق وشعبها، ومسببة أضراراً للاقتصاديين على كلا جانبي الحدود، بطريقة تُذكر بحقبة غسيل الأدمغة في عصر فرانكو. وتندرج إجراءات الحكومة الإسبانية ضد جبل طارق تماماً في إطار تعريفات الإرهاب الواردة في القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2002/475/JHA المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن مكافحة الإرهاب.

١٠ - واختتم قائلاً إن مستقبل جبل طارق يقرره سكان جبل طارق عملاً بمعاهدات أوترخت، وإشبيلية، وباريس وفرنسا، ويجب اعتبار ادعاء إسبانيا القائم على أساس السلامة الإقليمية غير ذي موضوع ولا أساس له، لأن تلك الأراضي تم التنازل عنها بشكل دائم منذ ثلاثمائة سنة. وليس هناك ما يبرر مشاركة إسبانيا في أي شيء يتعلق بإنهاء استعمار جبل طارق.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/68/5/Rev.1)

١١ - السيد فورست (جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن اتفاق نومييا قد عزز برنامج الجبهة السياسي من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الإقليمية لكاليدونيا الجديدة، وفي هذا الصدد، ستفيد عمليات التنمية الجديدة لموارد النيكل، في المقاطعة الشمالية، الدولة برمتها وهي خطوة مهمة في مطالب حركة الاستقلال من أجل التحرر وإنهاء الاستعمار.

١٢ - وأضاف قائلاً إنه بالرغم من ذلك لم تطبق أحكام ضرورية واردة في اتفاق نومييا: فقد تذبذب التقدم في نقل السلطات، رهنا بإرادة الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية، ولا سيما في مجالات الإدارة المحلية، والتعليم العالمي، والاتصالات؛ كما أن القائمة الانتخابية للانتخابات المقبلة أبعد ما تكون عن الاكتمال، مما يعرض للخطر عقد استفتاء

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/68/6/Rev.1)

مخيمات اللاجئين، كما قيّد النمو الاقتصادي في سائر أنحاء المغرب العربي. ومضت قائلة إن طرق التقدم صوب الأمام تتمثل في عدم ممارسة العنف، وفي سيادة القانون والثقة في الأمم المتحدة - وهو النهج الذي يأخذ به الصحراويون.

٢٢ - السيد ليغروس، تكلم بصفته الشخصية كأستاذ فخري في جامعة بروكسل، فأشار إلى أنه في عام ٢٠١٠ عرض برنامج بثه التلفزيون الإسباني صوراً لجلثت مزرحة بالدماء، يُزعم أن جبهة البوليساريو قدمتها كما يُزعم أنها تبين تفكيك الجيش المغربي بعنف لمخيم صحراوي في الصحراء الغربية، بيد أن تلك الصور التقطت بالفعل قبل ١٠ شهور من هذه الحادثة المزعومة وفي سياق غير ذي صلة بالمرّة. وفي عام ٢٠١٢، أدانت محكمة بلجيكية عن حق القناة التلفزيونية المعنية؛ بيد أنه لا يزال يجري تداول التقرير المزيّف على الصعيد العالمي. ولئن كانت حرية الصحافة أساسية، فينبغي ألا يزيّف الصحفيون الأدلة للتلاعب بالرأي العام. ومن واجب المنظمات المهنية أن تغرس ذلك الواجب الأخلاقي الأساسي في أعضائها.

٢٣ - السيدة هرناندز هرناندز (مركز الدراسات الديمقراطية الشعبية): قالت إن مسألة الصحراء الغربية نشأت نتيجة للتنافس التاريخي بين الجزائر والمغرب ويمكن تلبية رغبة السكان الصحراويين في إدارة شؤونهم الخاصة من خلال تقرير المصير. بموجب نظام للحكم الذاتي للإقليم كما هو الحال في العديد من الدول الديمقراطية المتقدمة بدرجة كبيرة - وهو ما يختلف تماماً عن النزعة القومية الصحراوية المزعومة. وأضافت قائلة إن الجزائر بدعمها الواسع النطاق لجبهة البوليساريو، لا تزال تزيد من عدم الاستقرار، بينما سيؤدي اقتراح المغرب بإقامة حكم ذاتي للإقليم في ظل هيئات تشريعية وقضائية وتنفيذية محلية مع نصيب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، إلى تخفيف حدة التوتر، وتسوية النزاعات وضمان المعاملة المتساوية. وتعد

١٧ - السيد ليبينغ (المنظمة المعنية بمراقبة موارد الصحراء الغربية): قال إن صخور الفوسفات، والأسماك، والمنتجات الزراعية والرمال تؤخذ من الجزء المحتل من الصحراء الغربية. وبالرغم من أنه لا يتم استغلال النفط والغاز بشكل كبير، طلبت الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية وقف أعمال التنقيب في قاع البحر. وتعد التجارة في فوسفات الإقليم بواسطة الشركات الأجنبية، وخاصة من كندا والولايات المتحدة الأكثر ضرراً. فالفوسفات وهو أهم الموارد، سيشكل أساس اقتصاد الشعب الصحراوي المستقل تماماً، ويعد أخذه انتهاكاً للقانون الدولي.

١٨ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على اللجنة أن تتخذ قراراً يتناول نهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، كما يتعين على محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن مشروع تنمية الموارد الطبيعية للصحراء الغربية وتصديرها.

١٩ - السيدة شولت (مؤسسة منتدى الدفاع): قالت إن الخبراء الإسبان أثبتوا أن الصحراويين الذين عُثر على جثثهم مؤخراً في قبر جماعي في الصحراء الغربية المحتلة قد أعدمتهم القوات المسلحة المغربية خارج نطاق القضاء وقامت بدفنهم. وقد كانوا يمارسون حياتهم اليومية عندما قتلوا منذ عقود مضت لمجرد أنهم صحراويون.

٢٠ - وأضافت قائلة إنه يتعين على اللجنة أن تدعو المغرب إلى إنهاء احتلاله غير المشروع للصحراء الغربية، ويتعين على اللجنة إزاء هذه الاعتداءات، أن تؤيد توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كي تشمل رصد حقوق الإنسان.

٢١ - وقد أتاح عدم إجراء الاستفتاء المنشود منذ أمد طويل أن يواصل المغرب أعماله الوحشية ضد الصحراويين، وأن يسرق الموارد الطبيعية ويحجر السكان على اللجوء إلى

المنطقة في الحكومة المركزية، وتمثيل المرأة، وإدراج ضمانات في الدستور المغربي الجديد لعام ٢٠١١.

٢٧ - السيد إريكسون، تكلم بصفته الشخصية كرئيس للرابطة السويدية للأمن والتنمية البشرية، فقال إن المغرب قدم مخططا لكيفية إجراء الإصلاحات الديمقراطية والتقدم الاقتصادي المستدام في العالم العربي. ويستثمر البلد بلايين الدولارات في البنية الأساسية لمنطقة الصحراء، معززا بذلك الرخاء والعمالة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن الغرب يمكنه أن يدعم ذلك التقدم البشري والاقتصادي وذلك بالإبقاء على الاتصالات السياسية والتجارية مفتوحة وبلاستثمار النشاط في الصحراء المغربية، ليساعد بذلك على منع الصدمات العنيفة التي تغذيها بعض المنظمات الأوروبية المتطرفة التي تخدم جهات جغرافية سياسية معارضة تسعى إلى زعزعة استقرار منطقة الصحراء لما ربحها الخاصة.

٢٩ - السيد براهيم (الرابطة الدولية للدراسات الاستراتيجية): قال إنه ذهب إلى المغرب ليرصد شفافية الانتخابات في منطقة الصحراء بذلك البلد، وشهد الممارسة الفعلية للديمقراطية حيث مارس السكان حقوقهم في جو من الحرية، والرخاء، والرفاه. وتشهد المنطقة استثمارا واسع النطاق في البنية الأساسية وازديادا في العمالة.

٣٠ - وأضاف قائلاً إنه من ناحية أخرى، يُحرم السكان في مخيمات تندوف بالجزائر، من حقوق الإنسان ويتعرضون لاعتداءات تشمل حتى التعذيب.

٣١ - السيد بلالي، تكلم بصفته الشخصية كمواطن نشط سياسيا من المقاطعات الصحراوية في المغرب يدافع عن قضية بلده الوطنية ضد الانفصال ومحاولات تقويض سلامته الإقليمية، فقال إنه يتعين على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا

إستراتيجية المغرب الطويلة الأجل لتنمية الصحراء وتكاملها الإقليمي، المقترنة بمفاوضات الوضع النهائي الدولية الجارية، أفضل خيار يتسق مع أهداف الأمم المتحدة بالنسبة للمنطقة.

٢٤ - السيدة مروه (المركز الدولي لتسوية النزاعات): قالت إن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحسين حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، وبذا حال بين السكان وبين الكرامة والعدالة الاجتماعية، وأطال من معاناتهم وعرض الأمن الإقليمي للخطر. وأضافت قائلة إن السكان لا يستطيعون مغادرة المخيمات دون موافقة مسبقة من جبهة البوليساريو أو السلطات الجزائرية، وأنهم يخضعون للمراقبة دقيقة والترهيب، عن طريق تقنين المعونة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية الدخول دون إذن من الجزائر.

٢٥ - وأردفت قائلة أن النساء الصحراويات ضحايا للتحرش والاعتصاب، والزواج القسري، بل وحتى الاستعباد؛ ويخضع الأطفال لتلقين عسكري مكثف ويُعتقل المتظاهرون ضد السلطات أو لدعمهم لاقتراح الحكم الذاتي دون أن يمكنهم الحصول على محاكمات عادلة؛ ولم يُسمح بإجراء تعداد دقيق للسكان في المخيمات، على الرغم من التكاليف الصادر عن مجلس الأمن؛ وهناك تقارير موثوقة تفيد بأن المعونة من الأغذية الدولية تباع بواسطة جبهة البوليساريو في السوق السوداء.

٢٦ - السيد بوساس أورتييس، تكلم بصفته الشخصية كأكاديمي في الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، فقال إنه ينبغي تداول الاقتراح المغربي، ومناقشته وصقله، بمشاركة جميع المعنيين. فهو في جوهره يستند إلى ضرورة إجراء تعداد، وإلى حق الشعب الصحراوي في تحديد مستقبله، وإضفاء طابع السيطرة اللامركزية على اقتصاد الإقليم، ودمج

والالتجار بالأطفال. وفي نفس الوقت، تختلس الأغذية الإنسانية والمعونة الطبية التي تُرسل لتحسين حالتهم ويُعاد بيعها في السوق السوداء. ومما يسبب الصدمة حقا أن سحابي المخيم يزعمون أنهم يشكلون حركة تحرير. والواجب إغلاق هذه المخيمات وإطلاق سراح جميع المحتجزين فيها.

٣٥ - السيد نافع (رابطة المواطنة والتنمية البشرية بالداخلية): قال إن المغرب حقق تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة فيما يبذله من جهود لتعزيز حقوق الإنسان. وقد اعتمد دستورا جديدا وتبذل الجهود لتعزيز المصالحة الوطنية. وأنشئت أيضا منظمات تسعى لتعزيز الوعي بالديمقراطية لضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وأضاف قائلا إن هناك تقليد ديمقراطي قوي في المجتمع المغربي والمغاربة مقتنعون بأن الإصلاحات الديمقراطية التي تجري ستعزز جهودهم لبناء دولة حديثة تقدمية.

٣٦ - السيدة توتان (رابطة أصدقاء الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية): قالت إنه مع أن المغرب مصمم على مواصلة احتلاله للصحراء الغربية، فإن المقيمين في مخيمات تندوف لا يزالون ثابتين في تصميمهم على أعمال حقهم في تقرير المصير. وهناك معارضة متزايدة للاحتلال المغربي للصحراء الغربية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فرقت السلطات المغربية بالقوة مظاهرة سلمية كبيرة في كديم إيزيك وألقت القبض على المئات من المتظاهرين. وفي محاكمة صورية جلية، وبعد سنتين من الاحتجاز، صدرت أحكام قاسية بحق ٢٤ فردا اتهموا بتنظيم احتجاج، استنادا إلى اعترافات، أصرروا جميعا على أنها انتزعت منهم تحت التعذيب. وكان جليا أن أولئك الأفراد عوقبوا لتجروهم على تنظيم احتجاج ضد الاحتلال المغربي. ويجب السماح للشعب الصحراوي بأن يحتج سلميا دون خوف من الانتقام كما يجب تكليف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء

للتوصل إلى حل للتراع بشأن الصحراء لأن مبادراته ستفضي إلى الاستقرار والأمن في المنطقة الأوسع.

٣٢ - وأضاف قائلا إن جبهة البوليساريو لا تزال تدعو بعناد إلى إجراء استفتاء عفا عليه الزمن ولم يعد مناسباً في ضوء المشاكل التي ينطوي عليها إعداد القوائم الانتخابية، بينما يتعرض الأخوة الصحراويون الذين تتخذهم الجبهة رهائن في مخيمات تندوف لانتهاكات يومية لحقوق الإنسان. ويتعين على السلطات الجزائرية أن تنهض بمسؤولياتها وأن تكف عن دعم من يسببون تلك المعاناة للسكان الصحراويين.

٣٣ - السيد القنطاوي، تكلم بصفته الشخصية كعضو في المجلس الإقليمي لوادى الذهب - الكويرة، فقال إن الادعاءات بأن المغرب يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في مقاطعاته الجنوبية لا أساس لها بالمرّة. فتلك الادعاءات اختلقها من يسمون بالمدافعين عن حقوق الإنسان في محاولة سافرة لإلقاء الشك على مشروعية سيادة المغرب على منطقة الصحراء. ولا يهتم أولئك الأفراد البتة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دول أخرى أو جبهة البوليساريو. والمغرب مدافع قوي عن الحرية وحقوق الإنسان ويرحب بجميع الزيارات التي يقوم بها الناشطون في مجال حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، تواصل الجزائر حظر جميع زيارات المحققين في مجال حقوق الإنسان للمخيمات في تندوف، حيث تواصل جبهة البوليساريو ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويجب التحقيق في تلك الجرائم. ويستحق ضحايا جبهة البوليساريو إقامة العدل.

٣٤ - السيد آسور (مبتدئ ساري للأديان الثلاثة): قال إن سكان مخيمات تندوف يتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان يوميا. وبينما يستعبدون بواسطة سحابينهم، يعانون من سوء التغذية والأمراض، كما أنهم ضحايا للعمل القسري



مستحيلا عقد استفتاء على مركزه مستقبلا دون أن يؤخذ المغتربون في الاعتبار.

٤٠ - وأضافت قائلة إنه بالرغم مما بذلته الأمم المتحدة من قصارى الجهود، لم تتمكن من تسوية النزاع وضمان السلامة الإقليمية ورغبات الأقلية على حد سواء. ورغبة من الحكومة المغربية في تحقيق تسوية متفاوض عليها وعادلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، اقترحت أن يمنح الإقليم درجة كبيرة من الحكم الذاتي ضمن المملكة الديمقراطية. فيتسنى لمنطقة الصحراء أن تدير شؤونها، وتقرر ثقافتها، وشكل اقتصادها. وأن تختار سلطاتها المحلية والوطنية ضمن السيادة المغربية. وستضمن مبادرة الحكم الذاتي مصالح الجميع، والمغرب مستعد للتفاوض والتوصل إلى تسوية مع جميع ممثلي السكان الصحراويين. نحن فيهم من يحبذون الاستقلال.

٤١ - السيد جنسن، تكلم بصفته الشخصية كرئيس سابق لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وممثلا خاصا بالنيابة للأمين العام للصحراء الغربية فقال إن ٦٠ في المائة من سكان العالم العربي تبلغ أعمارهم أقل من ٣٠ عاما، وإذا لم تلبى تطلعات هؤلاء الشباب من أجل حياة أفضل سيقوم المتطرفون والإرهابيون باستغلال كثير منهم. ولذا فمن المهم للغاية تسوية نزاع الصحراء الغربية، الذي يعوق الجهود لتعزيز السلام والاستقرار وأن يتم تشجيع التنمية الاقتصادية في المغرب.

٤٢ - وأضاف قائلاً إنه تلقى اقتراحات جادة قدمتها الأمم المتحدة على مدى سنوات لرأب الصدع بين طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو، ولم تُفلح كل تلك الاقتراحات لأسباب مختلفة. كما أن جولات المفاوضات بين الطرفين في السنوات الأخيرة لم تحرز تقدما حقيقيا أيضا، إلى أن قدم المغرب في عام ٢٠٠٧ اقتراحا بشأن الحكم الذاتي واعتمد المغرب في عام ٢٠١١، دستورا جديدا، وأنشأ مجلسا وطنيا

الغربية برصد حرية التعبير، لأن المعارضة للاحتلال ستستمر بلا هوادة.

٣٧ - السيد بوتين، تكلم بصفته الشخصية كأستاذ للقانون في جامعة كاين، فقال إن اتحاد المغرب العربي، الذي يتألف من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس قد فشل على كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأحد أسباب ذلك الفشل هو النزاع الذي طال أمده في منطقة الصحراء، والذي غذى عدم الاستقرار في المنطقة، وهناك الآن في وضع جغرافي سياسي واقتصادي متغير تماما. وقد أقر قادة جبهة البوليساريو بأنهم غير قادرين على ضمان سلامة دوريات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أو موظفي المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مخيمات تندوف. وقد أصبح شباب المخيمات المتضرر في سائر المنطقة هدفا سهلا للتجنيد بواسطة المنظمات الإجرامية والإرهابية. ولذا فمن الضروري أن تعزز الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي التكامل الإقليمي لتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي وأن تجعل من مكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين قضية مشتركة.

٣٨ - وأضاف قائلاً إنه يجب على المغرب في الوقت ذاته الاستمرار في تعزيز احترام حقوق الإنسان وأن يعمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة لتحسين الأمن في أراضيه، مع قيامه بتشجيع صورة معتدلة للإسلام. وأردف قائلاً إن المغرب في واقع الأمر، اقترح مبادرة جادة وذات مصداقية لمنح الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء بما يراعي السيادة المحلية والهوية الثقافية ويساعد على تعزيز التعاون في المغرب.

٣٩ - السيدة هورن، تكلمت بصفته الشخصية كمؤرخة لإنهاء الاستعمار في أفريقيا، فقالت إنه قبل عام ١٩٧٦، حُبذت أغلبية كبيرة من الصحراويين إعادة دمج الصحراء الغربية في مملكة المغرب. بيد أنه تشرد عدد كبير من الصحراويين بعد ذلك جراء النزاع في ذلك الإقليم وأصبح

وبالرغم من أن مرتكبي تلك الجرائم لا يزالون مطلقي السراح، ويحظون بحماية الاستخبارات الجزائرية، فإن عرائض الاتهام الإسبانية تعني أنه لا يزال هناك أمل في تقديمهم إلى العدالة في نهاية المطاف.

٤٥ - السيد تامك (الجمعية المغربية لمهرجان آسا): قال إنه صحراوي ومن حسن حظه أنه وُلد في المغرب، البلد الحر والديمقراطي. وقد انتُخب للبرلمان المغربي في انتخابات حرة ونزيهة ويمثل المقاطعات الجنوبية. وأضاف أنه يخاطب ضمير إخوانه الصحراويين في الخارج، ويدعوهم للعودة إلى بلدهم، المغرب مع أسرهم. ومضى قائلاً إن المغرب ينتظر بصبر أن يتخذ خصومه موقفاً أكثر عقلانية وأن يوافقوا على إجراء حوار بناء بشأن الاتجاه المقبل لبلدهم. والمغرب على استعداد للعمل مع جميع المعنيين لتعزيز التنمية والرخاء لجميع مواطنيه.

٤٦ - السيد أحمد، تكلم بصفته الشخصية كعضو في مجلس ولاية بوجدور، فقال إن أعداء المغرب لا يزالون يوفرّون ملاذاً آمناً للإرهابيين، والمتطرفين، والعصابات الإجرامية. وقد ناشد المغرب تكراراً المجتمع الدولي اتخاذ إجراء لمكافحة جماعات المتمردين المسلحة التي تعمل في المغرب. وأضاف قائلاً إنه بدون الجهود المنسقة للقضاء على تلك الجماعات فلنْها ستواصل تهديد السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤٧ - السيد بوصوله (مدير مركز القرب في العيون): قال إن الإصلاحات التي ينفذها المغرب قد عززت بشكل ملحوظ احترام حقوق الإنسان في البلد. وقد اعتمد المغرب تشريعاً لضمان حقوق الأطفال، معدلاً بذلك قانونه بشأن الأسرة وقانونه الجنائي بما يكفل تقيدهما بصكوك حقوق الإنسان الدولية، وشرع في إجراء حوار مع منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وعدّل المناهج الدراسية لتشمل دراسة مفاهيم حقوق الإنسان. وأضاف

لحقوق الإنسان والتزم بمكافحة الفساد. ويجب الآن على كل من المغرب وجبهة البوليساريو تقديم تنازلات. وعلاوة على ذلك، يرحّب نجاح أي اتفاق سلام في المستقبل بصورة كبيرة، بتأييد الجزائر له. كما يرحّب الكثير أيضاً بالبلدان المهتمة وذات النفوذ: والجزائر مهمة في هذا الصدد. ولقد حان الوقت لتسوية مسألة الصحراء الغربية، من أجل إتاحة المصالحة والتنمية في سائر منطقة المغرب وتحقيق المستقبل الذي تتطلع إليه شعوبها - ولا سيما الشباب. واختتم قائلاً إن عدم القيام بذلك يهدد بزعة استقرار المنطقة، والهجرة السرية، واتساع نطاق التهديد بالإرهاب بل وبالنزاع المسلح.

٤٣ - السيد فكري، تكلم بصفته الشخصية كشاب أكاديمي صحراوي، فقال إنه يؤيد تأييداً تاماً الإصلاحات التي ينفذها المغرب لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن جبهة البوليساريو والجزائر يرفضان بعناد السماح بإجراء تعداد في مخيمات تندوف لتحديد عدد الصحراويين الذين يعيشون هناك. ومن الجلي أن السلطات الجزائرية قد ضخمت أعدادهم لتعزيز ادعائها بأن جبهة البوليساريو تمثل أغلبية الشعب الصحراوي. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة فعالة للسكان في مخيمات تندوف إذا لم تكن تعلم عددهم أو تطلعاتهم. وطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراء لإجبار السلطات الجزائرية على السماح بإجراء تعداد.

٤٤ - السيد آبا (الرابطه المغربية للتنمية البشرية بوجدور): قال إن العديد من قادة جبهة البوليساريو، بمن فيهم إبراهيم غالي، الذي يُطلق عليه السفير لدى الجزائر، قد وُجهت لهم اتهامات في إسبانيا لارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد نفّد أعضاء جبهة البوليساريو عمليات إعدام بإجراءات موجزة، ومارسوا التعذيب والاعتصاب دون عقاب، وحولوا المخيمات في تندوف إلى سجون ضخمة.

٥٠ - السيد كامرون (رئيس مؤسسة العمل الجماعي من أجل اللاجئين): قال إن سكان مخيمات تندوف محرومون من الحرية وما لم تُغلق تلك المخيمات ويُطلق سراح المقيمين فيها من الأسر غير المقبول، لن يكون هناك سلام في المنطقة. ولذا يجب على الدول الأعضاء أن تطلب إغلاق مخيمات تندوف، وإعادة أولئك المسجونين هناك إلى وطنهم. وأشار إلى أن كثيرا من الدول منحت حكما ذاتيا لسكان يمثلون الأقليات، ودعا المؤتمر الدولي كذلك إلى تأييد مبادرة المغرب لمنح الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، فقد تكون تلك هي أهم خطوة وحيدة لإنشاء موطن للصحراويين.

٥١ - السيدة خان (مواطنو الولايات المتحدة من أجل الصحراء الغربية): قالت إن ما يسبب الصدمة أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم تُمنح ولاية لرصد حقوق الإنسان. لذلك يمكن للسلطات المغربية التصرف مع الإفلات من العقاب بينما تواصل حملتها القائمة على العنف والانتهاكات ضد الصحراويين الذين يعيشون في الإقليم المحتل. ولا يزال المغرب يختطف الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وينهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية ويقسم السكان الصحراويين بالقوة بين خاضعين للاحتلال في أرضهم وبين مخيمات اللاجئين في أكثر الأجزاء غير الصالحة للسكنى في الصحراء الجزائرية.

٥٢ - وأضافت قائلة إن اللاجئين في مخيمات تندوف وصفوا لها كيف أُجبروا على الذهاب إلى المنفى وكيف أن المغرب استخدم قنابل النابالم ضدهم. ويعيش أكثر من ثلثي السكان الصحراويين الآن في مخيمات. وعلى مدى ٣٨ عاما، عملت النساء الصحراويات على إطعام أسرهن وعلى خلق إحساس بالتقاليد، والنظام والاستمرار في الأراضي دون مياه جارية وحيث لا يمكن للسكان أن يزرعوا غذاءهم. وأردفت قائلة إنه بالتعاون مع الأسر الصحراوية، أصدرت كتابا يوثق كيف أن النساء

قائلا إنه تجري تحقيقات مستقلة لتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، ولتحديد مصير الأشخاص المختفين وتعويض الضحايا. وقد زُوّد مجلس حقوق الإنسان الوطني بصلاحيات لاستدعاء الشهود والتحقيق في أحوال السجون. وتعد أيضا حلقات دراسية واجتماعات بشأن حقوق الإنسان للتوعية بالانتهاكات السابقة ولضمان عدم تكرار الأخطاء التي وقعت في الماضي.

٤٨ - وأردف قائلا إن المغرب يعزز بصورة نشطة المصالحة الوطنية بغية إزالة التوترات الاجتماعية وتعزيز التضامن الوطني. وقد حظيت الإصلاحات التي سنّها المغرب بالإشادة في تقارير كثيرة لوكالات الأمم المتحدة. ويفخر المغرب بالتقدم الذي حققه وسيواصل السعي من أجل ضمان حقوق الإنسان في البلد.

٤٩ - السيد خليلي، تكلم بصفته الشخصية كناشط من المجتمع الصحراوي يعيش في المغرب، فقال إنه لم يشعر مطلقا بأنه يعيش تحت احتلال. وبالرغم من أن فرنسا وإسبانيا قد قسمتا المغرب إلى كيائين منفصلين أثناء الفترة الاستعمارية، فإن جميع كتب التاريخ أوضحت أن منطقة الصحراء، من الناحية التاريخية، جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية. وتساءل عن السبب في إعطاء منطقة الصحراء وضع استثنائي من جانب كثير من الناشطين ولماذا لم تُطلق نداءات لإجراء استفتاءات في مناطق أخرى في المغرب. وأردف قائلا إنه من الجلي لكل إنسان أن الجزائر تستغل قضية منطقة الصحراء سعيا منها لتحريض الرأي العالمي ضد المغرب، ولتحقيق برنامجها التوسعي وفرض سيطرتها على الموانئ البحرية على المحيط الأطلسي. واختتم قائلا إنه مع أن الشعوب لها الحق في تقرير المصير، فإن الدول أيضا لها الحق في المحافظة على سلامتها الإقليمية.

مثلها في ذلك مثل منطقة الساحل المجاورة، لا تزال تغذي عدم الاستقرار، والفقر، والعنف. وأضاف قائلاً إن هناك دروس يمكن أن تستفيد منها الصحراء الغربية وهي زعزعة استقرار منطقة الساحل. فينبغي تطوير الأهداف والتعاون السياسيين في المنطقة بصورة مشتركة. ويتعين حماية حقوق الأقليات العرقية والثقافية في الدولة كما يجب منح تلك الأقليات تمثيلاً مؤسسياً بطريقة من شأنها دعم السلامة الإقليمية للدولة ومبدأ تقرير المصير على حد سواء، وذلك بمنح تلك الأقليات حكماً ذاتياً لإدارة شؤونها كجزء من الدولة. ويجب أيضاً أن تكفل للسكان المحليين سبل تنميتهم الاقتصادية ونوعية لائقة للحياة. وأردف قائلاً إنه بالرغم من ذلك كشفت الأحداث في مالي ومنطقة الساحل أن كل أزمة فريدة من نوعها ويجب تناولها على أساس ظروفها الخاصة.

٥٧ - السيدة حمدي، تكلمت بصفتها الشخصية كممثلة لجبهة البوليساريو في اليونان، فقالت إن الشعب الصحراوي ما برح ينتظر بصبر طوال أربعة عقود تقريباً ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير، وسيواصل شن نضاله السلمي لإنهاء استعمار وطنه. وأضافت قائلة إن الآلاف من الصحراويين الذين يعتمدون بالكامل على التبرعات والمساعدة الإنسانية، لا يزالون يعانون في مخيمات اللاجئين، بينما تقوم سلطات الاحتلال المغربية، بشراكة مع شركات موجودة في دول أخرى غالباً، بنهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وقد اغتُصبت النساء الصحراويات اللاتي يعشن في ظل الاحتلال، وتعرضن للتعذيب النفسي والبدني وللإختفاء القسري لمجرد تجرؤهن على الدفاع عن حقوقهن المشروعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، وكذلك في ضوء الانتهاكات الأخرى الجسيمة لحقوق الإنسان والقمع الوحشي المستمر الذي يقوم به المغرب ضد الشعب

الصحراويات يقمن بدور رئيسي لخلق الإحساس بالوطن لدى السكان المشردين.

٥٣ - ومضت قائلة إن السكان الصحراويين يمثلون تماماً لاتفاق الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩١. وهم في ذلك مثل جميع الشعوب الأخرى، لهم الحق في تقرير المصير. ويجب على المجتمع الدولي أن يحدد تاريخاً على الفور لإجراء استفتاء لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق.

٥٤ - السيد غوكن (منظمة وسترن صحراء هيومن رايتس ووتش): أشار إلى أن بعثة عام ٢٠٠٦ التي أوفدها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف خلصت إلى أن إنكار حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير هو السبب الرئيسي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ضدهم تقريباً. وتزداد أهمية عقد استفتاء الآن لتقرير المصير في الإقليم.

٥٥ - وتُعد الصحراء الغربية المحك لمصادقية الأمم المتحدة. فإذا كانت المنظمة ترغب في أن يُنظر إليها بمجدية، ينبغي أن تذكر بصراحة أن المغرب سلطة قائمة بالاحتلال، وأن تعقد فوراً استفتاء حراً ونزيهاً يخضع للمراقبة الدولية؛ وأن تخدم الجدار الرملي الذي يقسم الصحراء الغربية وأن تزيل الملايين من الألغام المضادة للأفراد المحيطة بذلك الجدار؛ وأن تفرج على الفور عن السجناء السياسيين الصحراويين جميعاً؛ وأن ترفع الحظر عن بعض الممارسات الثقافية الصحراوية؛ وأن تطلب من إسبانيا والمغرب فتح تحقيق قضائي لتحديد مرتكبي جرائم الحرب المرتكبة في ظل الإدارة المؤقتة الثلاثية الفعلية للصحراء الغربية؛ وأن تحت الاتحاد الأوروبي على عدم إبرام أي معاهدات مع المغرب من شأنها انتهاك الحقوق الاقتصادية للشعب الصحراوي.

٥٦ - السيد مارغليتي (مركز الدراسات الدولية، روما): قال إن التزاعات التي لم تتم تسويتها في الصحراء الغربية،

بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك بوسائل تعكس بشكل كامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته.

٦٠ - ومضى قائلا إن المملكة المتحدة تنفي الادعاءات بأنها تحتل بصورة غير قانونية البرزخ والمياه المحيطة به. وعملا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية منبثقة من السيادة على الأرض. وعندما تم التنازل عن الأرض، كما هو الحال بموجب اتفاقية أوترخت، نشأ عن ذلك تنازل عن السيادة على المياه المقابلة. ولذا فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني. وستواصل المملكة المتحدة الاحتفاظ بالسيادة البريطانية وستستخدم طائفة من الاستجابات المتناسبة في المجال البحري وأعمال الشرطة والمجال الدبلوماسي ضد عمليات التوغل والحوادث الأخرى.

٦١ - وتنفي المملكة المتحدة أيضا الادعاءات المتعلقة بالكتل الخرسانية في خليج جبل طارق. ويعد إنشاء الشعاب قانونيا وجزءا من خطة طويلة الأجل لإدارة البيئة البحرية تقوم بها حكومة جبل طارق لتحسين الأرصد السمكية وتجديد الموئل. ويتفق استخدام الكتل الخرسانية الخاملة لإنشاء شعاب اصطناعية مع أفضل الممارسات الدولية ومع نهج إسبانيا ذاته فيما يتعلق بالشعاب الاصطناعية.

٦٢ - السيد غوتيريس بلانكو نافاري (إسبانيا): قال إن موقف إسبانيا فيما يتعلق بالمناطق التي تم التنازل عنها لبريطانيا بموجب معاهدة أوترخت لم يتغير. فلا تعترف إسبانيا بأن للمملكة المتحدة أي حقوق في البر، والجو، والبحر لا تشملها المادة ١٠ من المعاهدة، والتي بموجبها تم التنازل فقط عن مدينة جبل طارق وقلعته، ومينائه، ودفاعاته وحصنه.

٦٣ - وأضاف قائلا إن إسبانيا لم تتنازل عن البرزخ للمملكة المتحدة وفقا لمعاهدة أوترخت، وكان دائما تحت

الصحراوي، لا مناص للمجتمع الدولي من أن يرفض طلب المغرب الحصول على عضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فيجب على المغرب أن يطلق سراح جميع السجناء السياسيين وأن يسمح لمراقبين دوليين ولوسائل الإعلام بالسفر بحرية في الصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، يجب منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أو هيئة دولية مستقلة أخرى صلاحية رصد حقوق الإنسان هناك.

البيانات التي أدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥٨ - السيد تاغام (المملكة المتحدة): أشار في رده على بيان الوفد الإسباني إلى أن المملكة المتحدة لها السيادة على جبل طارق وعلى المياه الإقليمية المحيطة به، وأن جبل طارق باعتباره إقليما منفصلا، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها إياه ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ يتيح علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، وليست علاقة قائمة على الاستعمار. ولن تدخل المملكة المتحدة في ترتيبات يتم بموجبها انتقال شعب جبل طارق إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته، كما أنها لن تدخل في عملية تفاوضية حول السيادة لا يوافق عليها شعب جبل طارق.

٥٩ - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة وجبل طارق يرغبان في مواصلة المشاركة في المنتدى الثلاثي للحوار، وهو أكثر السبل ذات المصداقية والبناء والعملية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة، وجبل طارق وإسبانيا بما يعود بالنفع على جميع الأطراف. وتأسف المملكة المتحدة لأن إسبانيا انسحبت من تلك المحادثات في عام ٢٠١١. وبالرغم من ذلك، فعلى إثر اقتراح تقدمت به المملكة المتحدة وجبل طارق إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، يلاحظ بلده تحركا بناء صوب محادثات مخصصة بغرض تعزيز التعاون

السيادة الإسبانية. وقد ذكرت إسبانيا مرارا أن مجرد الاحتلال المستمر بواسطة بريطانيا لا يفي بشروط القانون الدولي لاكتساب السيادة. ولذا تفهم إسبانيا أن احتلال البرزخ غير مشروع ويخالف القانون الدولي.

٦٤ - السيد تااثام (المملكة المتحدة): رد على بيان إسبانيا، فأكد من جديد أنه وفقا للقانون الدولي، فإن المياه الإقليمية منبثقة من السيادة على الأرض. لذا فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق.

٦٥ - السيد غوتيريس بلانكو نافاريتي (إسبانيا): قال إن حكومة بلده لا تشاطر الموقف الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنطبق على المياه المحيطة بجبل طارق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.